والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن اتحاد كونفدرالي بين الدولتين، الاردنية والفلسطينية، وذلك طبقاً لمقررات المجلس الوطني.

«٣ـ ان المؤتمر الدولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف العربية المعنية هو الاطار الذي تجرى فيه المفاوضات، حيث يمارس الوفد المشترك عمله على قدم المساواة.

«٤ ـ تؤكد اللجنة المركزية لـ «فتح» رفضها التسوية المنفردة، والجزئية، أو أي حل منفرد، بما في ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد ومبادرة ريغان وما نتج عنها من مفاوضات مباشرة، او غير مباشرة، خارج اطار الامم المتحدة الدولي. وتكرر اللجنة المركزية مواقفها السابقة من قرار مجلس الامن ٢٤٢، والذي لا يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، طبقاً لقرارات المجلس الوطني.

«٥ ـ والتزاماً بقرارات المجلس الوطني، فان م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي الجهة المعترف بها، عربياً ودولياً، التي تملك، وحدها، شرعية التحدث، والمعارضة، دون اية انابة، او تفويض، او السماح لأي طرف آخر بأن يشاركها في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع المجالات.

«٦ ـ في اطار التحضير للقبول العالمي للمؤتمر الدولي، كاطار للمفاوضات، فان المنظمة تعمل من اجل فتح حوارات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبمساعدة الأطراف العربية والصديقة، بما في ذلك امكان تنظيم حوار جماعي مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن.

«٧ ـ ان م.ت.ف. هي المسؤولة عن تعبئة طاقاتها الذاتية وحشد قوى حلفائها واصدقائها، لحماية ودعم تحركها السياسي، وفق هذه المفاهيم المنطلقة من قرارات قمتي الرباط وفاس وقرارات مجالسها الوطنية» (خالد الحسن، **الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك** ، أوراق سياسية ١٣، الكويت: دار الكويت للانباء، ١٩٨٦، ص ٢١١).

الى ذلك، أعلن في عمان عن توضيح للمادتين، الثانية والخامسة، من الاتفاق والتفسير الاردني لهما، وذلك جواباً على رسالة ياسر عرفات المؤرخة في ١٩٨٥/٢/١٤، وبعد المباحثات التي اجراها محمود عباس وصلاح خلف وعبدالرزاق اليحيى. وكان التوضيح ـ التفسير على النحو التالي:

○ البند الثاني: «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية، متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية» (**المصدر نفسه** ، ص ٢٠٩).

○ البند الخامس: «وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية المعنية، ويكون من بينها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ومن جهتها، أعلنت المملكة الاردنية الهاشمية بنود الاتفاق على لسان وزير الثقافة وزير الاعلام بالوكالة، طاهر حكمت، في ١٩٨٥/٢/٢٣، عبر مؤتمر صحافي عقده في عمان. وقد فوجئت القيادة الفلسطينية بتوقيت اعلانه. وجاءت الصيغة الاردنية على النحو التالي:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ، ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية.

«١ ـ الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين